

**كلمة معالي الأخ علي بن رمضان أمين اللجنة الشعبية العامة للزراعة،
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى**

السيد الرئيس
السادة رؤساء الوفود
السيد مدير عام المنظمة
السيدات والسادة

يشرفني باسم وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى..
أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى فخامة رئيس جمهورية إيطاليا وإلى الحكومة
الإيطالية على احتضانها ورعايتها هذا المؤتمر.. ونعرب عن تقديرنا لمنظمة
الأغذية والزراعة ومديرها العام على مبادرته الطيبة لعقد هذا المؤتمر وكذلك
على المجهودات الكبيرة التي بذلت للاعداد والتحضير له.

السيد الرئيس:

إن المسؤولية الملقاة على عاتق هذا المحفل الرفيع جسيمة للغاية وتحتاج
منا جميعاً بذل الجهد وال усили والتضامن لاستئصال الفقر والجوع وسوء التغذية
وهي الأهداف التي اجتمعنا من أجلها. وبادى ذي بدء أود أن أبلغكم تحيات
القائد معمر القذافي الذي ما انفك يجاهد من أجل القضاء على الفقر والجوع
والجهل في جميع مظاهرها وتمنياته لكم بالنجاح في حشد وتعبئة كل طاقات
العالم من أجل محاربة الفقر والجوع والجهل من خلال العمل على حسن
استخدام الموارد الطبيعية وتضيق الفجوة القائمة بين المحتاجين للغذاء والمالكين
له.

لقد سبق للقائد معمر القذافي وان نبه في ندوة النظام الاقتصادي
ال العالمي... الواقع والرؤية المستقبلية التي عقدت في مدينة بنغازي بتاريخ
١٩٩٦/٥/١٩ افرنجي، الى انه من اسباب الأزمة الاقتصادية العالمية سوء
استخدام الموارد المتاحة وعدم توجيهها الى تلبية الاحتياجات الأساسية من
الغذاء، واقتبس من حديثه ما يلي :

"... تكمن المشكلة في نوعية الانتاج ان العالم اليوم ينتج سلعا لا تحل مشكلة
الفقر ولا تساهم في حل مشكلة الغذاء لأن نوعية هذا الانتاج مهما كان متقدماً
انما يأتي بربح ونقود ودخل لصاحبه فقط لكنه لا يسد رمق الجائع أو حاجة
الممكين والمحتاج.... وعندما يعرض للبيع يكون ثمنه غالياً وسؤالنا ماذا يستفيد
منه الملايين من الجائعين. ومن المصنع الذي ينتجه، ان الجائع لا يبحث عن
نظارة ملونة، ان الملايين من المحتاجين يبحثون عن الغذاء والكساء
والمسكن..... ان الملايين من الذين يعانون من الأزمة الاقتصادية لن يستطيعوا

الاستفادة من كثير من الصناعات الاستهلاكية وما توظف من اموال باهظة لتطويرها والتفنن فيها".

كما أوضح القائد معمر القذافي بأن العديد من الشعوب الصغيرة اضطرت إلى التوجه للانفاق العسكري بدلاً من الانفاق على الغذاء بسبب تخوفها من الهيمنة حيث قال: "لعدم اطمئنان الشعوب على سلامتها تلجأ إلى الانفاق العسكري للدفاع عن نفسها ضد محاولات الهيمنة ان الشعوب الصغيرة مضطورة.... تضغط على الغذاء والصحة وعلى المسكن وتتوفر نقوداً تسلح بها نفسها". انتهى الاقتباس.

السيد الرئيس:

لقد أتينا رغم الحصار الجوي المفروض ظلماً وبدون أي مبرر منطقي على بلادنا متجشمين مشاق السفر بوسائل كثيرة، تحدونا الرغبة الصادقة في المشاركة بشكل جاد وایجابي ايماناً منا بأهمية القضية التي يعالجها هذا المؤتمر.

ان بلادي كجزء من المجتمع الدولي تؤمن بأهمية دور التنمية الشاملة لتحقيق الأمن الغذائي للمواطن العربي الليبي، وتعتبره حقاً لكل انسان حسبما كفلته له التشريعات الوطنية النافذة، وبذلك أعطت قطاع الغذاء أولوية خاصة في خططها الإنمائية المختلفة والتي تضمنت الاهتمام بالتنمية البشرية وتحسين مستوى معيشة السكان، وتأمين البنية الأساسية واتباع السياسات الهدافة إلى زيادة الانتاج مع المحافظة على الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر.... حيث استأثر القطاع الزراعي على (١٧٪) من اجمالي مخصصات التنمية التي أنفقت خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٥) افرينجي.

ومن بين المشاريع الرائدة التي تقوم الجماهيرية بتنفيذها معتمدة على مواردها الذاتية، مشروع النهر الصناعي العظيم، الذي يهدف إلى زيادة الانتاج الزراعي من خلال نقل ستة ملايين متر مكعب من المياه يومياً عبر منظومة أنابيب ضخمة تمتد من أعماق الصحراء في الجنوب إلى المناطق الشمالية.. حيث الأراضي الصالحة للزراعة.

السيد الرئيس:

ان توفير السلام والأمن شرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية وتحقيق الأمن الغذائي، فالتنمية والسلام وجهان لعملة واحدة الا أن التنمية والسلام في بعض البلدان لازالت تتعرض للخطر بسبب التدابير والعقوبات الاقتصادية التعسفية

التي تتخذ ضدها وبسبب الحصار الاقتصادي والقيود التجارية وتجميد الارصدة والممتلكات مما يؤثر سلبا على تحقيق التنمية الاقتصادية ويعرض الأمن الغذائي في هذه البلدان للخطر، ان الاستمرار في نهج العقوبات سيؤدي الى خلق مناطق ودوائر معزولة على خارطة العالم، ان ما تتعرض له بلادي من عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية جائرة لا تؤدي الى تعرض الاقتصاد الليبي فقط الى أضرار بالغة بل انها تسبب في الحقن الضرر بكثير من المصالح الاقتصادية المباشرة للمواطنين في ست دول مجاورة كما أدت الى حرمان العديد من البلدان النامية وخاصة في افريقيا من المساعدات والاعانات والهبات التي تقدر في القعد الماضي ب مليارات الدولارات بالإضافة الى الحقن الضرر بالمصالح الاستثمارية لشركات العديد من دول العالم التي تفذ مشروعات تنموية ضخمة ببلادنا.

ان بعضا من الدول المعنية بفرض العقوبات لا زالت حتى الان ترفض حل النزاع بالطرق السلمية والقانونية والاحترام الكامل لسيادة الدول وهي بهذه المواقف تعمل على ترسیخ مبادئ خطيرة تتناقض مع المواثيق والجهود الدولية لتحقيق التنمية والأمن الغذائي الذي نجتمع اليوم لنؤكد أنه حق للجميع ونصيغ هذه الوثيقة لأجل تحقيقه.

السيد الرئيس

لقد شارك خبراء بلادي مشاركة فعالة في جميع المجتمعات التي انعقدت لصياغة وتحضير وثائق المؤتمر طيلة الفترة الماضية ولعل أهمها اجتماعات لجنة الأمن الغذائي في دورتها (٢٢) والتي ثابتت على تقرير وجهات النظر المختلفة والمتباعدة أحيانا بين وفود الدول الأعضاء، وبسبب روح التعاون الايجابية والمرؤنة التي أبدتها جميع الوفود ومن بينها وفد بلادي لتقرير وجهات النظر أمكن التوصل الى توافق في الآراء تجاه القضايا الأساسية الهامة للخروج بصياغة موحدة لوثائق التي ستعرض على مؤتمرنا هذا رغم ان هذه الصياغة لا تعكس وجهة نظرنا بالكامل تجاه بعض القضايا الهامة التي تناولتها هاتان الوثقتان.

ويرغب وفد بلادي في ابداء رأيه في بعض القضايا الواردة في الوثائق المعروضة على المؤتمر على النحو التالي:

١ - يؤكد وفد بلادي على الالتزام بقيم الشعوب وأديانها وتقاليدها وعاداتها الاجتماعية والقوانين الوطنية لكل بلد في شأن قضايا السكان .. وفي هذا الصدد نؤكد على وجهة نظر الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

التي انعكست في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة عام ١٩٩٤ افرنجي.

-٢- ان وفد بلادي يؤيد عمليات ازالة الالغام المضادة للأشخاص في اطار بناء قدرات الانتاج القطرية والتنمية الاقتصادية المستدامة، ويجدر هنا احاطة هذا المحفل بأن جهودنا وخططنا الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي يعوقها انتشار مخلفات الحروب والألغام التي زرعت في اراضينا خلال الحرب العالمية الثانية ونكر دعوتنا للدول المعنية ان تستجيب لنداءات المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بمخلفات الحروب وان تقدم المعلومات الضرورية والمساعدة الفنية لازالة تلك الألغام والمخلفات.

-٣- ان الحق في الغذاء هو حق انساني يجد اساسا له في الصكوك المعتمدة دوليا ويلازم هذا مجموعة من الواجبات الدولية للدول في مقدمتها واجب الامتناع عن اتخاذ أي اجراء قسري لحرمان شعب من حقه في الغذاء بأية تدابير قسرية اقتصادية أو سياسية وتحت أي ظرف أو ضغط سياسي.

-٤- ان دعم جهود التنمية يقتضي أيضا ان يفي المجتمع الدولي بالالتزامات التي قطعها على نفسه أزاء برامج تنمية لمساعدة البلدان النامية.
وفي الختام:

ونحن على اعتاب القرن الواحد والعشرين.. فاننا نتطلع الى عالم تختفي فيه مظاهر الفقر والجوع والمعاناة والحروب والضغط السياسي والتدابير الاقتصادية والتجارية القسرية ويحل محلها تضافر الجهود الدولية ليعم السلام والاستقرار وضمان مستوى معيشي أفضل لشعوبه لتحقيق الأمن الغذائي للجميع.

السيد الرئيس

نأمل أن تعطي نتائج هذا المؤتمر دفعة قوية لكافة الانشطة والجهود الدولية من أجل توفير الغذاء لكل انسان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.